في كلمته أمام الاجتماع الدوري الـ 13 لرؤساء البرلمانات الخليجية

الغانم: الكويت تؤمن بمجلس التعاون وتعول عليه والأزمات تؤدي دوما إلى التعاضد

■ هل كنا كخليجيين بحاجة إلى أزمة أو زلزال سياسي أو أمني لنعرف أن مصائرنا واحدة؟

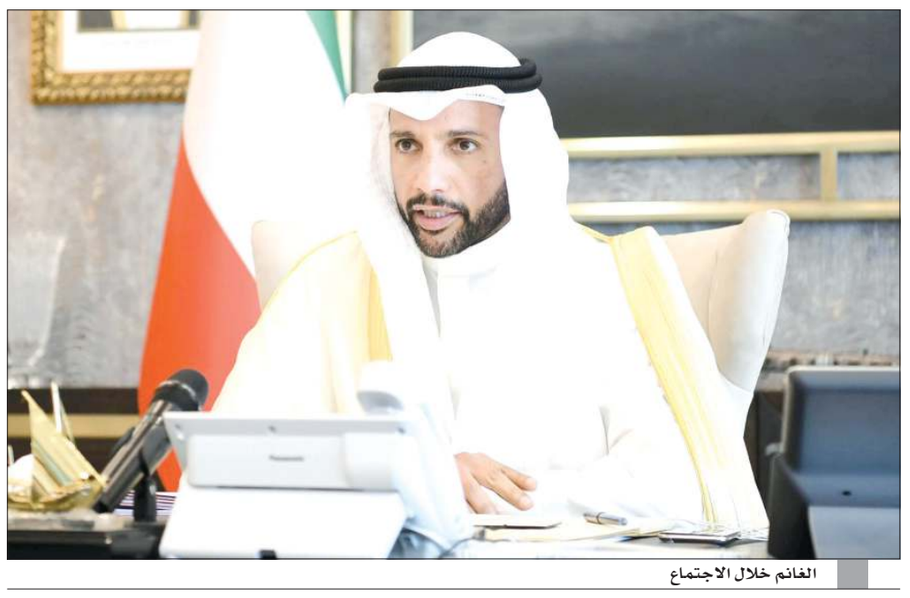
الغانم خلال الاجتماع

جانب من الاجتماع

■ العامل الحاسم والفاصل الذي ساهم في تحرير الكويت هو الموقف الخليجي الموحد الصلب

■ هل كنا بحاجة إلى أزمة كورونا حتى نكتشف كم هي اقتصاداتنا هشة برغم ملاءتها؟

■ نحن متشابهون وإن تغنينا أحيانا بخصوصياتنا القطرية ويجب أن يكون عملنا من وحي هذا التشابه

■ اجتماعنا هذا مشجع ويبعث ببارقة أمل ويؤكد أن تنسيقنا الدائم هو الحل والخيار الأوحد

أكد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أن دولة الكويت تعول دائما على مجلس التعاون الخليجي بوصفه أصلا سياسيا، مشددا على أن الأزمات باختلافاتها تؤدي دائما الى خيار التعاضد والتكامل.

جاء ذلك في كلمة للغانم أمام الاجتماع الدوري الـ ١٣ لرؤساء البرلمانات الخليجية الذي عقد أمس بتقنية الاتصال المرئي.

وتساءل الغانم في بداية كلمته "هل كنا كخليجيين بحاجة إلى أزمة أو كارثة أو زلزال سياسي أو أمني، لنعرف أن مصائرنا واحدة و قضايانا متشابهة وملفاتنا متطابقة إلى حد كبير؟".

وأضاف "أنا اسأل هذا السؤال" وأرجع بالذاكرة إلى عام ١٩٩٠، عندما هز الغزو العراقي الغاشم ركودنا السياسي ودعتنا الأمنية والعسكرية، وحرك لدينا جميعا الحقيقة الواضحة وهو أننا مستهدفون "، مشيرا إلى أن العامل الحاسم والفاصل الذي ساهم في تحرير الكويت هو الموقف الخليجي الموحد الصلب الذي تكلم بصوت واحد أمام الطاغية آنذاك.

ومضى الغانم قائلا "والآن أسأل ذات السؤال هل كنا بحاجة إلى أزمة كورونا حتى نكتشف كم هي خطرة ومقلقة ومخيفة، تركيباتنا السكانية؟ وكم هي اقتصاداتنا هشة برغم ملاءتها، وأن اعتمادنا على مصدر واحد وحيد للدخل، سيعرضنا دوما لابتزاز الطبيعة والمرض وتقلبات السياسات الدولية؟".

وقال الغانم "إن ما حدث ويحدث، يفضي دائما إلى عنوان عريض، وهو عنوان (الوحدة والتعاضد) فنحن متشابهون أيها السادة، وإن تغنينا أحيانا بخصوصياتنا القطرية ولأننا متشابهون ، فيجب أن يكون عملنا من وحي هذا التشابه".

وأضاف "أقول هذا الكلام لأن ما يحدث من أمور استثنائية بيننا تقلقنا، وأقول (استثنائية) لأنني أؤمن بالأصل، وأعول عليه، أؤمن بالمتن ولا أعول على الهامش، أؤمن بالدائم لا المؤقت، أؤمن بالثابت لا العرضي".

وخاطب الغانم رؤساء البرلمانات الخليجية قائلا الأصل هو أننا واحد،، وحتى لو ادعينا عكس ذلك،، فالعالم بأسره يرانا واحدا،، وينظر إلينا على أننا كيان متطابق ومتشابه وهذه هي الحقيقة المجردة".

وأضاف "اجتماعنا اليوم بحد ذاته مشجع، ويبعث ببارقة أمل، ويؤكد أن تنسيقنا الدائم هو الحل والخيار الأوحد ".

وقال" تعاوننا كخليجيين ضرورة وليس ترفا ، تعاوننا كخليجيين جوهر وليس شعارا، ومن هذه الأمثولة والنموذج، نموذج التعاضد والتكامل علينا دوما أن ننطلق حكومات وبرلمانات وشعوبا".

واختتم الغانم كلمته قائلا" نحن في الكويت، نؤمن بالخليج، ننطلق منه، ونعول ونتكئ عليه، ونرجع إليه، وندافع عنه ".

وكان الغانم قد استهل كلمته مطمئنا نظراءه الخليجيين على صحة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله ورعاه– بعد نجاح عمليته الجراحية، كما تمنى لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز موفور الصحة والعافية والشفاء العاجل إثر العارض الصحي الذي ألم بجلالته.

وشارك في الاجتماع أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور عودة الرويعي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

العدساني: غياب الإصلاحات النقدية سبب رئيس في انخفاض التصنيف الائتماني للكويت

رياض العدساني

أكد النائب رياض العدساني أن عدم معالجة الاحتياطي العام بالشكل الصحيح كان سببا رئيسيا في انخفاض التصنيف الائتماني لدولة الكويت.

وقال العدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة إن المعالجات التي كان المفترض أن تتم هي توريد الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام وتعديل مرسوم التحاسب والنقل بين أصول صندوقي الاحتياطي العام والأجيال القادمة.

وأضاف ان الأصول النقدية السائلة انخفضت من 5 مليارات دينار إلى 1.3 مليار دينار خلال الفترة من نهاية مارس الماضي حتى تاريخ ١٩ يونيو ٢٠٢٠، مشيرا إلى أنه حذر رئيس مجلس الوزراء من هذ الأمر قبل إجراء التصنيف الائتماني.

وأوضح العدساني أن "هناك ٧٠٠ مليون دينار تشكل أحد مكونات الاحتياطي العام النقدية لم تتم معالجتها لا من وزير المالية المسؤول عن السياسة النقدية ولا من رئيس الوزراء الذي يشرف على السياسة العامة للدولة"، مؤكدا أنه " لم يتم اتخاذ أي إجراء إصلاحي من رئيس الوزراء ولا من قبل وزير المالية في ما يخص المركز المالي للدولة".

من جانب آخر قال العدساني إنه وجه سؤالا برلمانيا لسمو رئيس مجلس الوزراء عن تعديات مالية فاقت ١٠٠ مليون دولار تخص مسؤولين في وزارة الدفاع.

وشدد على ضرورة التحقيق بهذا الأمر بعد ما ذكرته وزارة العدل الأميركية عن مسؤولين في وزارة الدفاع بين خلال الفترة من ٢٠٠٩ حتى ٢٠١٦ وفتح السجلات المتعلقة بصندوق الجيش وغيره من الموضوعات ذات الصلة بالوزارة.

ونوه إلى تقديمه استجوابات واسئلة برلمانية وطلبات لتشكيل لجان تحقيق بعدة قضايا ومنها صفقات التسليح واليوروفايتر والكاراكال وبند الضيافة الذي أحيل للنيابة العامة واستعيدت فيه الأموال المسلوبة، والحكم القضائي الخاص بصفقة طائرات الآيرباص والذي ورد فيه اسم دولة الكويت واستباحة المال العام من المسؤول الأسبق في مؤسسة التأمينات الاجتماعية والتعديات الصارخة التي فاقت مليار دولار، مشددا على استمراره في متابعة هذه القضايا وعدم السماح بمرور التعديات الصارخة مرور الكرام .

وطالب باستكمال إجراءات التحقيق والتفتيش والتدقيق على صندوق الموانئ، وإحالة بلاغ كامل متكامل للنيابة العامة بشأن موضوع الصندوق الماليزي، مؤكدا على أهمية عدم التراخي او الإهمال من قبل الحكومة في متابعة تلك القضايا.

الدلال للتحقيق في جميع عمليات منح القسائم الزراعية منذ عام 2015

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراح برغبة بإجراء تحقيق قانوني وإداري لكافة عمليات منح القسائم الزراعية منذ عام 2015 وحتى تاريخه، وتكليف الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتحقيق والتصدي لهذا الملف.

وجاء في نص الاقتراح:

من أهم أهداف الخطة التنموية للدولة محاربة الفساد ، ومن أهم صور المحاربة إلتزام الجهات الحكومية بالدستور والقانون ومن أهم صور الإلتزام تلك الأخذ بالأحكام القضائية ومعالجة أوجه القصور التي تكشفها الأحكام القضائية النهائية .

أصدرت محكمة الأستئناف في حكم نهائي تحت رقم 2018/832 إداري عقود مطعون أفراد /3 والمؤرخ 2019/01/20 بإصدار الحكم القاضي بإلغاء قرار الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية بشأن توزيع (396) أرض زراعية للأمن الغذائي في منطقة الوفرة في عام 2014 ، وقد أشارت المحكمة في أسانيد حكمها إلي بطلان إجراءات أختيار من منح لهم القسائم الزراعية وكذلك مخالفة القرعة التي تمت أن ذلك للقانون ، وكذلك سندت حكمها بإلغاء قرار منح القسائم علي ما أثبته تقرير حكومي صادر في هذا الشأن تم التحقيق حينها عن تلك المخالفات أضافة إلي ما سطره تقرير تحقيق برلماني لمجلس الأمة عن المخالفات المتعلقة بمنح وتوزيع القسائم الزراعية . ونظرا لأهمية الحكم الإستئنافي المشار إليه أعلاه ولإظهاره حجم المخالفات في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية وما سطره أعضاء مجلس الأمة في الاستجواب للسيد وزير الأعلام المسؤول عن الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في منتصف عام 2019 من تجاوز الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لواجباتها القانونية ومخالفته للقانون في توزيع القسائم الزراعية أو تحقيقها للأمن الغذائي، الأمر الذي يتطلب معه أن يقوم مجلس الوزراء بالتصدي بالتحقيق وإصلاح الأوضاع المخالفة للقانون في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية.

محمد الدلال

لذا فأنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1. قيام مجلس الوزراء بالأطلاع علي الأحكام القضائية وبالأخص الحكم الإستئنافي رقم 2018/832 إداري عقود ومطعون أفراد /3 والصادر في 2019/01/20 ضد كل من وكيل وزير المالية بصفته ومدير الهيئة العامة للشئون الزراعية والثروة السمكية بصفته والذي قضت بإلغاء قرارات إدارية تتعلق بمنح قسائم زراعية علي نحو مخالف للقانون ، مع أهمية أن تنعكس تلك المطالعة بإتخاذ إجراءات من شأنها محاسبة الأطراف المسؤولة في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية عن تلك القرارات ونتائجها.

2. قيام مجلس الوزراء بإجراء تحقيق قانوني وإداري لكافة عمليات منح القسائم الزراعية منذ عام 2015 وحتى تاريخه علي استرشاداً بما سطره الحكم القضائي الإستئنافي وتصحيح الجوانب القانونية في هذا الشأن.

3. اقتراح تكليف الهيئة العامة لمكافحة الفساد بالتحقيق والتصدي لملف توزيع القسائم الزراعية لما ثبت في التحقيق الحكومي والبرلماني ورأي الجهات الرقابية وجود مخالفات للقانون .

4 – قيام مجلس الوزراء بإعادة النظر في كافة النظم واللوائح الداخلية للهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية والتي ثبت بالتطبيق العملي عدم أستيفاءها لمتطلبات الحوكمة ، كما يقترح قيام مجلس الوزراء بإعادة تقييم كافة القيادات ولجان العمل بالهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في أدائهم لواجباتهم الوظيفية في ضوء ما أنتهت إليه الأحكام القضائية ولجان التحقيق البرلمانية والحكومية.

–5 فشل الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية في تحقيق هدف الأمن الغذائي هو محور مهم يتطلب أن يكون ضمن أهداف مجلس الوزراء وخطته في المرحلة القريبة القادمة.

شدد على استثناء الأسرة الحاضنة من مدة انتظار الرعاية السكنية

الفضل: إقرار بدل «الخطر والعدوى والتلوث والضوضاء» لأطباء الأسنان والصيادلة

أحمد الفضل

قدم النائب أحمد الفضل اقتراحا برغبة لإقرار بدل "الخطر والعدوى والتلوث والضوضاء" لأطباء الأسنان والصيادلة.

كما تقدم باقتراح بقانون بشأن تعديل المادة الثامنة من القانون رقم (80) لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية.

وقال الفضل في الاقتراح : تضاف الفقرة التالية إلى نهاية المادة الثامنة من القانون رقم 80 لسنة 2015 في شأن الحضانة العائلية ونصها الآتي: واستثناء من أي قانون آخر تعتبر الأسرة الحاضنة أسرة كويتية ويكون للحاضنين الحقوق المنصوص عليها في استحقاق الرعاية السكنية والقرض الإسكاني وما هو مقرر من حقوق تتعلق بالأم العاملة والمنصوص عليها في القانون رقم 21 لسنة 2015 بشأن حقوق الطفل والمرسوم بقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية.

وتستثني الأسرة الحاضنة من مدة الانتظار للحصول على الرعاية السكنية متى مضى على الاحتضان خمس سنوات. ويسري حكم هذه المادة على المرأة الكويتية التي تقرر اللجنة المختصة السماح لها بالاحتضان.

كما يعتبر الأب الحاضن في مفهوم ولي الأمر في تزويج الابنة المحضونة وأن يكون ممثل الجهة المختصة شاهدا على ذلك الزواج ، وتنظم الوزارة اجراءات استيفاء قيد حدوث الرضاعة المحرمة في سجلاتها .